(هـ) ضرورة السلام الشامل: اذا كان للسلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي ان يكون سلاماً مستقراً، فلا بدّ من ان يشكّل جزءاً من تسوية عربية ـ اسرائيلية شاملة.

(و) اشتراك الدولتين العظميين: ان اشتراك الدولتين العظميين في التسوية يعتبر شرطاً لازماً، ومسبقاً، يعتمد عليه الكثير من الشروط الاخرى.

العناصر السياسية والامنية للدولتين، فلسطين واسرائيل

(أ) الحقوق السياسية الفلسطينية: يتميّز الحل القائم على تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات السيادة بكونه يتوافق، الى أقرب حدّ ممكن، مع التطلعات الوطنية للفلسطينيين أينما كانوا.

ولا يمكن القبول بأقل من هذا الحل الذي سيحصل على مصادقة م.ت.ف. وبالتالي على موافقة أكثر الدول العربية. وستكون الدولة الفلسطينية متناغمة مع اعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أُعلن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والقائم على القرار ١٨١. وانطلاقاً من التأييد العالمي الواسع للدولة الفلسطينية، ليس هناك ما قد يحفز م.ت.ف. على القبول بما هو أقل من ذلك. بل، في الواقع، ان المنظمة لن تقبل بصيغة الحكم الذاتي أو بـ «الخيار الاردني» أساساً للسلام النهائي، نتيجة كون هذين الخيارين مرفوضين، قطعاً، من الفلسطينيين، ومن الرأي العام العربي الأوسع.

(ب) السلام الكامل: مقابل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولة كاملة السيادة، سيكون من المتوقع ان يعترف الفلسطينيون بحق تقرير المصير الاسرائيلي. وهكذا سيلتزم الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، بتعهّدات تحفظ حدود كل منهما، وبالامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد بالقوة، ويتمّ الاتفاق على مختلف الترتيبات الامنية والضمانات المتبادلة. وسيكون من الضروري ان توافق الدول العربية الاخرى على التعهدات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، بغية ضمان التزام العرب بدعمها.

(ج) مسألة الحدود: ستقوم الدولة الفلسطينية داخل حدود العام ١٩٦٧، وسيتمّ الربط بين جزئي الدولة، أي الضفة بما فيها القدس الشرقية، من جهة، وقطاع غزة، من جهة أخرى، بواسطة ممرّ بري يصل فيما بينهما، يكفل حرية التنقّل للفلسطينيين على كامل اراضي دولتهم.

(د) السكان واللاجئون والمستوطنات: سيتشكل سكان دولة فلسطين من أهالي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين العائدين الى الدولة، والفلسطينيين في الخارج الذين يختارون الجنسية الفلسطينية. ومن غير المحتمل ان تؤدي هذه المشكلة المعقّدة الى الحؤول دون قيام سلام فلسطيني ـ اسرائيلي متى بدأت المفاوضات. ويمكن توقّع تبديل في المواقف المتشددة الحالية لصالح المزيد من المرونة، بعد ان يبدأ العداء بين الاطراف المتصارعة بالانحسار، وتزداد الرغبة في التوصّل الى تسوية على أساس الدولتين. ولكن سيكون على أية صيغة للتسوية ان تأخذ بعين الاعتبار الحقائق والمطالب الدنيا التالية:

- ستكون مسألة اللاجئين والمستوطنات احدى أصعب المسائل التي يجب تسويتها. فاسرائيل، بعد الانسحاب الى ما وراء حدود العام ١٩٦٧، قد تشترط قبولها بالدولة الفلسطينية بالتحفّظ من المطالب الأخرى كافة. وبالاضافة الى المطالب الاقليمية، قد تكون ثمّة مطالب بشأن الاملاك والتوطين. وذهب بعض الاسرائيليين الى انه لا يمكن حتى تقبّل المطالب بالتعويض، لأن تلبيتها تعني